



التاريخ: 2017/11/28

المحكمة الجنائية الدولية مختصة في جرائم يرتكبها مرتزقة في اليمن تحت قيادة الإمارات

هؤلاء المرتزقة يحملون جنسية دول هي عضو في المحكمة الجنائية الدولية

على حكومات دول استراليا، السلفادور، كولومبيا، تشيلي وبنما فتح تحقيق موسع في تجنيد الإمارات لمواطنيها

على الفريق الأممي المعني بمنع استخدام المرتزقة العمل على تفكيك جيش المرتزقة الذي شكلته الإمارات لأنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين

وجهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا رسائل إلى كل من حكومات استراليا، تشيلي، السلفادور، كولومبيا و بنما دعت فيها إلى فتح تحقيق موسع حول قيام دولة الإمارات بتجنيد مواطنين من هذه الدولة للخدمة في جيش من المرتزقة.

كما دعت المنظمة الدول المذكورة إلى سحب مواطنيها من هذه التشكيلات الخطيرة واتخاذ اجراءات بمواجهة دولة الإمارات وفق اتفاقية مناهضة تجنيد المرتزقة لعام 1989 وفرض عقوبات على كل المتواطئين في عملية تجنيد مواطنين ليس لهم هدف إاجني المال مقابل حصد الأرواح.

وبينت المنظمة في الرسائل وفقا لأدلة جمعتها أنه في بداية عام 2010 بدأت عملية تشكيل جيش من المرتزقة بمساعدة ضابط أسترالي سابق وأمريكي هو مؤسس بلاك ووتر حيث جُند في هذا



الجيش أجنب بدأوا العمل خارج حدود الإمارات بشكل واضح مع انطلاق العمليات العسكرية ضد اليمن في آذار 2015.

وأوضحت المنظمة أن هذا الجيش يدير عمليات عسكرية ويشرف على سجون سرية يحتجز فيها مواطنون يمنيون تعرضوا لتعذيب وحشي، وبسبب الهجمات على المدنيين قتل وشرذ الآلاف من اليمنيين حيث وصفت هذه الهجمات في تقارير حقوقية مستقلة أنها ترقى إلى جرائم حرب .

وأكدت المنظمة أن خطورة هذا الجيش الذي شكلته الإمارات تكمن في أنه يعزز من إرادة حكام هذه الدولة في المضي قدما في مشاريع تنهض تطلعات الشعوب في تقرير المصير وتشعل فتيل حروب لا طائل منها تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأشارت المنظمة أن الإتفاقية الدولية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة وتقديم أي دعم مادي لهم التي أقرت عام 1989 اعتبرت أن كل من يشرع في تجنيد أو يجند أو كل من يقبل التجنيد من الأجنب للخدمة في مناطق الصراع يرتكب جريمة⁽¹⁾.

ونوهت المنظمة أنها خاطبت الفريق الأممي المعني في منع استخدام المرتزقة و طالبت بالعمل على تفكيك جيش المرتزقة الذي شكلته الإمارات وحصر كافة الجهات التي لها دور فعال في عمليات التجنيد، فقد بات يشكل هذا الجيش خطرا كبيرا على الإستقرار في المنطقة.

¹ <http://www.un.org/documents/ga/res/44/a44r034.htm>.



وشددت المنظمة أن كافة المواطنين الذين جرى تجنيدهم ينتمون لدول هم أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية (أستراليا، كولومبيا، السلفادور، بنما وتشيلي) مما يجعل المحكمة مختصة في الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء في اليمن تحت القيادة الإماراتية وفقا للإختصاص الشخصي الذي يعتمد على جنسية مرتكب الجريمة المحدده في اتفاقية روما.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا